

ترتيب سعر الصرف في المملكة العربية السعودية

حافظت المملكة العربية السعودية على علاقة مستقرة مع الدولار الأميركي بسعر صرف مقداره 3.75 ريال مقابل الدولار منذ عام 1986م، رغم أن سعر صرف الريال ظل مرتبطاً رسمياً حتى نهاية عام 2002م بحقوق السحب الخاصة المكونة من مجموعة العملات المعتمدة من صندوق النقد الدولي، وذلك بسعر 4.28255 ريال مقابل وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة. واعتباراً من 1 يناير 2003م، تم ربط الريال رسمياً بالدولار الأميركي عند سعر الصرف الرسمي القائم وهو 3.75 ريال مقابل الدولار، مما أضفى صفة رسمية على ترتيب سعر الصرف المعمول به منذ عام 1986م.

إن ربط الريال بالدولار الأميركي هو وفق القرار الذي تبنته الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمته المنعقدة في ديسمبر عام 2001م في عمان لتبني الدولار كمثبت مشترك لعملاتها اعتباراً من 1 يناير 2003م، تمهيداً لتبني عملة موحدة في مطلع عام 2010م.

وقد اعتمد اختيار الدولار الأميركي كمثبت مشترك على كون غالبية المتحصلات التجارية ومخزونات المملكة العربية السعودية هي بالدولار الأميركي. وبالتالي، فهو عملة التدخل لكافة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أن احتياطياتها الأجنبية لغطاء العملة وأغراض ميزان المدفوعات هي إلى حد كبير بالدولار. علاوة على ذلك، إن العلاقة المستقرة لعملاتها مع الدولار الأميركي هي ذات أهمية حساسة ليس للإدارة المالية فحسب بل أيضاً من أجل رجال الأعمال في بلدان المجلس لتخطيط أعمالهم.

لقد أدى تبني مثبت مشترك إلى استقرار عملات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل الدولار الأميركي، وجعلها تتحرك بانسجام مقابل العملات الدولية الأخرى، وأدى ذلك إلى نشوء أسعار تكافؤ مشتركة بين عملات بلدان مجلس التعاون، مما سيسهم في ارتفاع حجم التجارة البينية الإقليمية.

إن الريال السعودي مغطى بالكامل بالذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل. وظل الريال نفسه قابلاً للتحويل بالكامل منذ عام 1961م عندما التزمت المملكة العربية السعودية

بقابلية تحويل عملتها بموجب المادة الثامنمئق مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي . وأدت هذه العوامل، بالإضافة إلى الاستقرار الطويل في سعر صرف الريال مقابل الدولار الأميركي، ونهج سياسات اقتصادية ومالية سليمة، وتبنى مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية، ولاسيما اصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي الجديد في عام 2000م، إلى تعزيز الثقة بشكل كبير لدى المستثمرين المحليين والأجانب ومجتمع رجال الأعمال في الريال السعودي.

وينص النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي، البنك المركزي للمملكة، على أن تحافظ المؤسسة على استقرار سعر صرف الريال. ولهذا الغرض، تقوم المؤسسة باستمرار بمراقبة سوق الريال لضمان عملها بشكل سلس، وتتخذ الاجراءات الضرورية لهذا الغرض إذا ارتأت ذلك ضرورياً ولذلك ظل سعر الصرف الفوري للريال مقابل الدولار الأميركي مستقراً ضمن هامش ضيق حول سعر الصرف الرسمي بدون حدوث أية ضغوط مضاربة هامة.

متوسط سعر صرف الريال مقابل الدولار الأميركي
ووحدة حقوق السحب الخاصة

الريال مقابل حقوق السحب الخاصة	الريال مقابل الدولار	السنة
5.3632	3.75	1994
5.6828	3.75	1995
5.4368	3.75	1996
5.1538	3.75	1997
5.0809	3.75	1998
5.1212	3.75	1999
4.9392	3.75	2000
4.7724	3.75	2001
4.8573	3.75	2002
5.2517	3.75	2003